المسلمون اليوم
وإشكالات الوحدة والتعدد

كثيرا ما نسمع اليوم الحديث عن إسلام شعبي وإسلام رسمي ، وإسلام سياسي وإسلام صوفي ، وإسلام سني وإسلام شيعي، وإسلام راديكالي وإسلام إصلاحي...

وقد يكون التمييز قوميا أو جغرافيا ، يفرَّق فيه بين إسلام آسيوي وآخر إفريقي ، وإسلام مغربي وآخر مشرقي ، وإسلام عربي وآخر عجمي ...

وفي الغرب ، يسألون المسلمين ، وخاصة منهم المتجنسين : هل أنت مسلم أولاً ، أو أمريكي / فرنسي / بلجيكي ، أولا ؟!

ومؤخرا ، نجد أمريكا تريد إسلاما أمريكيا ، وفرنسا تشترط إسلاما فرنسيا ...؟!

ومن القضايا الملتبسة عند كثير من الإسلاميين ، وعند خصومهم على حد سواء ، علاقة ما هو إسلامي بما هو قومي ، وبما هو وطني. أو لنقل : علاقة الإسلام بالوطنية والقومية ، والعالمية والمحلية.

لمعالجة هذه الإشكالات والجواب عن هذه التساؤلات ، أرسم ثلاث مسائل، هي:

١ . المرونة العلمية والمرونة العملية في الإسلام .

هناك حقيقة تاريخية اجتماعية ، لا بد من تسجيلها والاعتراف بها ، وهي أن الإسلام المنزل ، كما أنزله الله تعالى وأراده ، ليس بالضبط هو الإسلام المطبق والمنفذ هنا أو هناك . ولا بد هنا من استثناء خصوصيات التطبيق النبوي ، لأنه جزء من الإسلام المنزل ، أكثر من كونه جزءا من الإسلام المطبق . وأما سائر التطبيقات ، فقصارى ما تطمح إلى هو الحصول على « ميزة : قريب ، أو قريب جدا » . وهنا يأتي التمييز المعروف بين الدين والتدين . فالدين هو الدين المنزل ، والتدين هو الدين المطبق.

ولما كانت الصور التطبيقية كلها ، إما أن تقترب أو تبتعد ، قليلا أو كثيرا ، فمعناه أنه لا بد من أقدار ـ تزيد وتنقص ـ من الاختلاف التطبيقي ، من فرد لآخر ، ومن جماعة لأخرى ، ومن زمن لآخر.

وإذا كان « الإسلام العلمي » ـ أي الإسلام كما يؤخذ ويفهم وفق الأدلة العلمية ـ هو المعيار على كل التطبيقات

والأفعال، ما قَرُبَ منها وما بعُد، فإن الفهم العلمي والتحصيل العلمي لنصوص الدين ومعانيه وأحكامه، هو نفسه لا يخلو من أقدار من الاختلاف النظري.

على أن هناك عنصرا آخر للتنوع والاختلاف - هو أكثر سعة ومشروعية - وهو ما يسميه الأصوليون « ما لا نص فيه »، أو « المسكوت عنه »، وهو متروك للاجتهاد، **وتحكمه بالدرجة الأولى قاعدة « المصالح المرسلة »، وفق مقاصد الشريعة.**

وهذه العناصر تشكل بمجموعها مساحة واسعة للاختلاف والتنوع، داخل الحرم الشرعي.

وليس في هذا الكلام أي مدخل ولا مخرج، للتفسخ والتحلل، بدعوى المرونة والتنوع والاختلاف...

فهناك أولا ما سميته «قلعة الوحدة والثبات»، التي لا يعذر فيه أحد لا بجهل، ولا بسوء ظن ولا بحسن ظن. وهناك ثانيا مرجعية النصوص المحفوظة وحاكميتها. وهناك ما لا يكون بدونه دين ولا تدين، وهو الإخلاص لله والصدق معه.

٢. الإسلام والانتماء القومي والوطني.

الانتماء القومي والوطني للأفراد والشعوب، يستمد مشروعيته وأهميته من كل ما تقدم من عناصر التنوع والتعدد.

وقبل ذلك ، فإن الأنبياء يُبعثون ـ أول ما يبعثون ـ على أساس قومي ووطني ، وقد تنحصر دعوتهم في هذا الصعيد ، وقد تمتد خارجه ، ولكن بعده . وهذا واضح صريح في حديث القرآن الكريم عن كافة الأنبياء والمرسلين.

وخاتم الرسل ـ عليه الصلاة والسلام ـ المبعوث رحمة للعالمين إلى يوم القيامة ، قد بعث أولا في قومه وعشيرته ، كما نبه على ذلك القرآن الكريم في غير ما آية من مثل:

قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [الجمعة/ ٢] .

وقوله ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء/ ٢١٤] .

وقوله ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [الأنعام/ ٩٢] .

وللفقيه الشافعي الكبير، المعروف بالقفال الكبير (ت ٣٦٥هـ) ، رأي يقول فيه : « فإذا بُعث الرسل إلى أمم مختلفي البلاد والألسنة والأخلاق ، كان المقصود الأصل هم قوم ذلك الرسول وأهل بلده ، فإذا ثبتت الدعوة فيهم صح الأصل ، ثم

مَن سواهم تَبَعٌ وفرع »[١].

على أن هذه الطبيعة القومية، والوظيفة القومية للأنبياء ، ليست ذات منطق عنصري ، وإنما هي ذات منطق فطري . فالفطرة هي التي تقضي أن يحب المرء قومه وبلده أولاً ، والفطرة هي التي تقضي أن يكون إحسان المحسن إلى قرابته وعشيرته أولاً. والقاعدة في الإسلام : (الأقربون أولى بالمعروف) . فأن يحسن الناس في أوطانهم قبل غيرها ، ولعشيرتهم قبل غيرها ، وأن تتوطد علاقاتهم ومودتهم في بلدانهم وبلدان مستقرهم ، قبل غيرها وأكثر من غيرها ، فهذا كله منطقي وطبيعي ، وفطري وشرعي. وحتى الزكاة فإنها تُستحق في مكانها قبل غيره .

ولست أتحدث عن القومية العنصرية ، ولا عن القومية حين تشحن بمعاداة الدين وتُوَظَّف لمحاربته ، وإنما أتحدث عن القومية والوطنية البريئة من هذه الأدران ، القومية والوطنية باعتبارها فطرة ومحبة وتكافلا ، في نطاق القوم والوطن.

وليس شيءٌ من هذا القبيل بمتعارض ولا متزاحم مع العالمية الإسلامية ولا الإنسانية ، بل هو جزء منها وركن من

(١) محاسن الشريعة ص ٤١ .

أركانها . فالنزعة العالمية والوحدة الإسلامية ، لا يمكن أن تتقدم قيد أُنملة ، ما لم تمر عبر القومية والوطنية والمحلية . فالوحدة الإسلامية والأخوة الإسلامية ، لن تكون سوى خيالات وتمنيات ، إذا لم تكن هناك وحدة وطنية وأخوة قومية .

ومن هنا ندرك الخلل الفظيع الذي يقع فيه بعض الإسلاميين ، حين يستخِفُّون بانتماءاتهم الوطنية والقومية ، وقد يعادونها ويشمئزون منها . وما زلنا نسمع مِن بعضهم استعمال وصف « وثني » لكل ما هو « وطني » ، فيقولون : الجيش الوثني للجيش الوطني ، والدرك الوثني للدرك الوطني ، والاتحاد الوثني للاتحاد الوطني، والمصلحة الوثنية للمصلحة الوطنية ، وهكذا ...

ولعل مما يعمق هذا الخلل ويزينه في النفوس ، ذلك الشعار الذي أطلقه بعض الدعاة في هذا العصر ، وهو : « جنسية المسلم عقيدته » ، وهو شعار ملتبس خادع للمثاليين السطحيين . فالجنسية اليوم هي انتماء مدني اجتماعي ، له حقوق وعليه واجبات ، وليس انتماء مذهبيا عقديا، حتى يقرن بالعقيدة ويقارن بها . إن من يقارن الجنسية المدنية الوطنية

بالعقيدة الدينية ، كمن يقارن كتابا في الرياضيات بكتاب في الفلسفة ، ثم يختار أحدهما ويترك الآخر، مع أنهما جنسان مختلفان ، ولا تعارض بينهما ، ولا غنى عن أي منهما ، بغض النظر عن قيمة كل منهما ومرتبته.

٣. المسلمون في الغرب .

لعل بعض ما تقدم عن القومية والوطنية والجنسية ، يصلح لحالة المسلمين في الغرب . فعلى المسلم هناك من الواجبات مثل الذي عليه من الحقوق . ولو أدى كل ما يلزمه ، فهذا هو المطلوب ، ولو أدى أكثر مما يلزمه ، لكان أفضل . ومن أهم ما يلزم المسلمين في الغرب ـ وهو لازم في الشرق أيضا ـ صيانةُ أخلاقهم الإسلاميةِ الرفيعة ، وتمثُّلُها والتصرفُ بمقتضاها . ومنها الوفاء والاعتراف لأهل بالفضل بفضلهم .

في سنة ١٩٩٤ ، كنت بكندا ، وألقيت درسا بأحد مساجد مونتريال ، تبعَتْه كالعادة أسئلة الحاضرين . فسألني أحدهم عمن يشتغل بعمل يدر عليه دخلا ، لكنه يخفيه ولا يصرح به ، ويبقي اسمه في سجل العاطلين ، لكي يستفيد من تعويض البطالة ، الذي تدفعه له الدولة الكندية . فلما قلت له : إن ذلك لا يجوز ، غضب وبدأ يرد علي ويحاججني . فقلت له : إن ما

تفعله الدولة الكندية في هذه الحالة ، لا أعلم له مثيلا إلا في دولة الخلفاء الراشدين ، حيث كانت الأُعطيات تمنح للناس ، بدون عمل قاموا به ... فازداد الأخ غضبا لهذا التشبيه ، ثم قام وجلس في آخر المسجد ، واستمر يرقب ما أقول ...

كثير من المسلمين يظنون أن المظالم التي ارتكبها الغرب ضدنا ـ وما زال يرتكبها ـ تبيح لهم في حقه كل شيئ ، باستثناء ما لم يقدروا عليه . وهذا غلط فاحش ، في حق ديننا وأخلاقنا وأمتنا ، قبل أن يكون في حق الغرب .

إن حجم المسلمين ووزنهم في الغرب، وكذلك أثرهم ، السلبي أوالإيجابي ، قد جعل منهم " أمة " جديرة بالأولوية ، وليس فقط بالعناية . وللأسف ، فإن كثيرا من المسؤولين في الدول الإسلامية ، لا ينظرون إلى هذه "الأمة" ، إلا من خلال الدولار والأورو ، مع النظرة الأمنية الاستباقية إلى بعضهم ...

على كل حال ، ما يعنيني في هذا السياق ، هو علاقة المسلمين في الغرب ، بدينهم وأمتهم الإسلامية من جهة ، وبأوطانهم الجديدة ومواطنيهم فيها من جهة أخرى.

ما يمكنني إضافته إلى ما سبق ، هو التنويه بالعمل الريادي الذي يقوم به بعض العلماء ، وبعض المؤسسات العلمية

والثقافية والحقوقية ، لترشيد أحوال المسلمين في الغرب . وهو ما يؤذن بطور جديد من الارتقاء الفكري والسلوكي والسياسي لهم .

وإذا لم يكن من المستطاع - في هذا الحيز - الاسترسال في التعريف والتقويم ، فإني أقتصر على التنويه بالجهود الجليلة التي يضطلع بها عدد من الفقهاء والمفكرين ، لتقديم فقه إسلامي ، تجديدي وأصيل ، قادر على استيعاب الحالة الإسلامية في الغرب . حتى لقد ظهر واستقر اليوم ، ما يسمى بـ « فقه الأقليات » . ولقد رأيت في برنامج إحدى الجامعات مادة دراسية بهذا الأسم .

ومن فرسان هذا الميدان ورواده ، شيخنا الجليل العلامة عبد الله بن بية حفظه الله . حتى لقد أصبح ينظر إليه - ما بين مؤيد ومتحفظ - على أنه مؤسس « فقه الأقليات المسلمة في الغرب » . ويعد كتابه الأخير (صناعة الفتوى وفقه الأقليات) نموذجا تأصيليا وتطبيقيا لهذا الفقه . وكم كنت أود أن أنقل منه وأستشهد به ، ولكن لا حيلة مع هذا العمود المحدود . فليرجع إلى الكتاب من يريد الاستفادة والاستزادة . وقد صدر مؤخرا عن دار المنهاج بلبنان ، والله المستعان .

السنة والشيعة
امتحان الأخوة والتعقل

مصطلح « أهل السنة والجماعة » ، هو الإسم المفضل الذي استقر إطلاقه على السواد الأعظم من الأمة الإسلامية . وتندرج داخل مسمى « أهل السنة والجماعة » ، أسماء مذهبية عديدة ؛ كالمذاهب الفقهية الأربعة المعروفة ، والأشاعرة ، والماتريدية ، وأهل الحديث ، وأهل الظاهر ، ومعظم الطرق الصوفية ، وغيرهم.

وعلى جنبات « أهل السنة والجماعة » ، تشكلت طوائف ومذاهب أخرى ، تتميز ببعض خصوصياتها العقدية أو المرجعية ، أوببعض مواقفها السياسية ، أو ببعض قواعدها المنهجية . وتندرج هنا أسماء : الشيعة ، والمعتزلة ، والخوارج ، وغيرهم .

وعلى مر التاريخ ، وإلى الآن ، فإن أكبر الطوائف بجانب أهل السنة ، هم الشيعة . وأكبر المذاهب الشيعية ، هو مذهب الإمامية الجعفرية . وإذا قيل الشيعة ، اليوم ، فالمقصود الشيعة الإمامية . وهم شيعة إيران والعراق ولبنان والبحرين

وباكستان وأفغانستان ...

وبغض النظر عما إذا كان الشيعة يشكلون عُشُرَ المسلمين ، أو أقل أو أكثر ، فإن كل حديث عن الوحدة والفرقة بين المسلمين ، أو عن الوئام أو الصراع بينهم ، أو عن العلاقة بين الطوائف الإسلامية ... فإنما يُعنى به أساسا: بين السنة والشيعة.

والحقيقة أن العلاقة بين السنة والشيعة ، هي المحك والمختبر، لمدى قدرة المسلمين على قبول الاختلاف والتعايش ، فضلا عن مدى تجسيدهم للوحدة والأخوة الإسلامية . بل هذا هو المحك لمدى تعقلهم ونضجهم الفكري والسياسي . نحن اليوم نستطيع أن نسجل الكثير من النقاط البيضاء المشرقة ، في علاقات السنة والشيعة ، سواء في لبنان ، أو في العراق . ولكن النقاط السوداء المظلمة في هذه العلاقة ، هي أضعافٌ مضاعفة ، مع أنها في بداية العتمة .

إنني أعتقد أن أكبر خطر يمكن أن يصيب المسلمين في حاضرهم ومستقبلهم ، هو تفجير صراع شامل بين السنة والشيعة . وهو ممكن وليس ببعيد . وما لم تتحرك قوى التعقل والتفاهم والتآخي ، تحركاتٍ ناجحةً وفعالة ، فإن القوى

الأخرى ستمضي في إنجاز « سيناريو الدمار الشامل » ، ألا وهو تفجير الصراعات والحروب السنية الشيعية.

إن المسلمين اليوم ليسوا متروكين لحالهم ومشاكلهم وشؤونهم الداخلية . إنهم اليوم ، بكل دولهم ، وبكل طوائفهم ، وبكل أحزابهم ، وبكل قضاياهم القديمة والجديدة ، موضوعون فوق الطاولة وتحت الطاولة ، وفوق المختبر وتحت المجهر، لأجل تمزيق وحدتهم ، وتعميق فرقتهم ، وتحطيم طموحاتهم ...

ولكننا اليوم - بالمقابل - في زمن وفي عالم لم يسبق له مثيل ولا شبيه ، من حيث كثافة التواصل والتفاعل على جميع الأصعدة . وهذا يخدم ويسهل قضية الحوار والتفاهم والتمازج بين السنة والشيعة ، ويعطيها فرصا وإمكانيات لاحدود لها. وهذا معناه أن بإمكان السنة والشيعة أن يحققوا لعلاقاتهم الدينية والفكرية والسياسية ، ما لم يحققه أسلافهم على مدى قرون وقرون .

بإمكاننا اليوم بسهولة ردم خنادق القطيعة والكراهية والحيطة وسوء الظن والريبة وحوار الطرشان ، وبعدها ننظرونواصل النظر، فيما بقي من خلافات علمية وفكرية ، حقيقية أو وهمية ،أو جامعة بين الوهم والحقيقة . لاعذر لأحد

اليوم في أن يقتصر في أحكامه وتصنيفاته لطوائف المسلمين ، على كتب التاريخ والتراث التاريخي، بينما بإمكانه وميسوره ، أن يجالسهم ويناظرهم ، وأن يهاتفهم ويحاورهم ، على الإذاعة والتلفزيون والإنترنت، وأن يقرأ مؤلفاتهم الحالية ومجلاتهم وبياناتهم الآنية ...

وقديما قرر اللغويون قاعدة تصلح لمقامنا ولمقامات عديدة ، وهي « إذا أمكن الاتصال فلا يُعدل عنه إلى الانفصال » . فإذا أردنا تضييق الهوة العلمية والفكرية ، فعلينا أولا ردم الهوة النفسية والجسدية . وفي الحديث عن عَائِشَةَ رضى الله عنها قَالَتْ ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - يَقُولُ : « الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ »[1] .

إيران والعلاقات السنية الشيعية

تحتل إيران اليوم موقعا مركزيا بالغ التأثير في قضية العلاقات بين السنة والشيعة، سواء من خلال مواقفها ، أو من خلال المواقف منها .

السياسات الإيرانية ، الداخلية والخارجية ، تعد من العوامل الحاسمة في تحديد مسار العلاقات السنية الشيعية .

---

(١) صحيح البخارى ١١ / ٤٩٥.

وإذا كانت السياسة الإيرانية الداخلية ، هي سياسة شيعية بالدرجة الأولى ، وهو أمر مفهوم ومقبول ، فإن سياستها الخارجية لابد وأن تكون سنية بالدرجة الأولى ، لأن إيران جزيرة في بحر سني . فـ « الرهان » الخارجي لإيران ، لا يسعه - لكي ينجح - إلا أن يكون سنيا . وهو خيار طالما فرطت فيه إيران أو قلبت له ظهر المجن ، وخاصة في السنين الأولى للثورة ...

نعم يسجل لإيران موقفها المبدئي الصارم تجاه القضية الفلسطينية، ولكن الرقعة الإسلامية وقضاياها ، ومتطلبات القضية الفلسطينية نفسها ، هي أوسع وأحوج إلى سياسات ومواقف إيرانية تتجاوز حدود القرابة المذهبية وأولوياتها. بل إن السياسة الداخلية نفسها ، مدعوة إلى قطع جميع الاتهامات والشبهات المتعلقة بحقوق السنة ، من كرد وعرب وغيرهم .

من الجهة الأخرى ، يحلو لكثير من السادة الغربيين والساسة المحليين ، التنديد بالتدخلات الإيرانية في القضايا العربية ، والتحذيرُ من الأدوار الإيرانية في المنطقة ، ومن الطموحات الإقليمية لإيران ... وهم عادة مايقصدون تأثيرها في العراق ولبنان وفلسطين وأفغانستان .

وبخصوص العراق ، يعلم الجميع أنه يخضع لتدخل أجنبي ، غربي وغريب ، يحتل البلاد ويقتل العباد ، يدمر العمران ويقهر الإنسان . وهو يهدد كافة دول المنطقة وشعوبها ، وفي مقدمتها إيران . فكيف يقع هذا ويُقبل ، ويستتب ويستمر، ثم يُستنكر على إيران تدخلها وعلاقاتها ، وهي طرف شقيق وشريك كامل لأهل المنطقة ، يصيبها ما يصيبهم ويعنيها مايعنيهم ؟!

المفروض والمطلوب ـ في ظل الوضعية القائمة في العراق ـ أن يكون لإيران تدخل أكثر ودور أكبر في العراق ، بشرط واحد ، هو أن يكون ذلك عادلا ومتوازنا بشكل واضح لا لبس فيه ، وأن لا يظل محكوما بمنطق مذهبي وحسابات طائفية ؟ نرجو أن نسمع الجواب ، وإن كنا نفضل أن نراه على أرض الواقع .

أما في لبنان وفلسطين ، فإن جميع " الاتهامات" الموجهة لإيران ، إنما هي أوسمة شرفية يُعترف لها بها . وكل العرب والمسلمين ممتنون شاكرون لإيران ، على دعمها للمقاومة في البلدين المبتلين بأخبث احتلال وأشرس عدوان . وكلنا نتمنى لو كانت إيران قادرة على التأثير أكثر ،وعلى تقديم ما هو أكبر ، خاصة للمقاومة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ، فإن هذا

من شأنه أن يخدم الوحدة والأخوة الإسلامية ، بين السنة والشيعة ، ولو كره الكارهون .

قضية التبشير المذهبي بين السنة والشيعة

تثير هذه القضية حساسية وتوترا ـ من حين لآخر ـ بين السنة والشيعة ، وخاصة في أوساط العلماء والدعاة من أهل السنة . وسببها أن إيران وحوزاتها ، قد نشطت في تشييع الشباب من أهل السنة ، وأحدثت بذلك اختراقات شيعية ، حتى في الأقطار التي ظلت سنية خالصة على مدى قرون وقرون ، كالسودان وشمال إفريقيا . ولم يسبق لي أن سمعت شكوى شيعية من التبشير السني الممنهج في الأوساط الشيعية . فالمشكلة إذاً محصورة في التبشير الشيعي في صفوف السنة ، أو محصورة في التشييع الممنهج لبعض أهل السنة.

وأنا أريد أن أقول كلمتين ، إحداهما في الاتجاه الشيعي ، والأخرى في الاتجاه السني.

١ . إذا كانت إيران/ الحوزة ، تربح من هذه العملية بضعة آلاف من الشيعة الجدد ، يزيدون وينقصون ، فإن إيران/ الدولة ، قد خسرت ، وما زالت تخسر، كثيرا من هذه العملية . وحتى إخواننا الشيعة الجدد ، فإنما يتم إدخالهم في

السراديب ، وفي حالة من الحصار والاغتراب ، داخل أوطانهم ومجتمعاتهم ، ولن ترتفع هذه الحالة ، إلا بانقراضهم . أما الاتجاه الآخر فمستحيل...

٢. هذه الحالة ، وإن كان من الطبيعي أن تستفز أهل السنة وعلماءهم ، فلا ينبغي تضخيمها أو اتخاذها سببا لتوتير العلاقة وشحذ العداوة ، مع إيران ومع الشيعة عموما.ولا ننس أن بلداننا ـ بدون استثناء ـ قد أصبحت مسرحا ومرتعا للتبشير من جميع الجهات ، الدينية واللادينية . وهذا جزء من طبيعة العصر وخصائصه.

ثم إن موجات التشيع في الأوساط السنية ، مرتبطة ببعض الانتصارات والمكاسب التي تحققها إيران أو حزب الله في لبنان ؛ فهي تطفو مع وجودها وفي أوجها ، ثم سرعان ما تخبو وتنكمش بعد ذلك...

عن الملف النووي الإيراني

لقد أصبح ما يسمى « الملف النووي الإيراني » ، الشغل الشاغل للسياسة الخارجية ، للدول الغربية الاستكبارية ، وخاصة تلك التي يقودها « المجانين الجدد » . ويفترض أن التحضير لحرب جديدة على إيران ، يجري بمنتهى الدقة

والتأني ، منذ عدة سنوات . لكن التنفيذ تعترضه صعوبات كبيرة وتداعيات خطيرة . وتستمر الحسابات والإعدادات جنبا إلى جنب ، في انتظار ما سيبدو كأنه اللحظة المناسبة للهجوم.

إن إيران جديرة بالمناصرة القوية في هذا الملف ، من جميع العرب والمسلمين ، ليس فقط لكونها جزءاً منهم ، ولكن لأسباب موضوعية لا غبار عليها ، وهي:

١. إيران لحد الآن تعلن وتؤكد تمسكها بالأغراض العلمية والسلمية لبرنامجها النووي . وهو ما تؤكده الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢. إيران لم يسبق لها أن شنت حربا أو قامت بأي اعتداء ضد أي بلد ، مجاور أو غير مجاور ، بينما هي قد تعرضت للحرب والعدوان ، من جيرانها العرب ، ومن الدول الغربية . وهي اليوم تحت رحمة الحصار المتواصل والتهديدات اليومية بشن حرب أخرى ضدها.

٣. إن الذين يهددون إيران ويتخذون من محاربتها شغلهم الشاغل ، هم الذين ملأوا دول المنطقة وبحارها وأجواءها ، بجيوشهم وكافة أسلحتهم ، ونشروا فيها الفوضى والدمار والخراب والدماء .

٤. إن هؤلاء أنفسهم، هم مَنْ يضعون العالم كله، تحت الخطر الماحق لأسلحتهم النووية، ولكل أسلحة الدمار الشامل، المكدسة في قواعدهم عبر العالم كله. وهم الذين سبق لهم استعمال هذه الأسلحة فعليا، وليس ظنا أو توقعا أو تهديدا. وحتى أعقلهم، الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، لم يفته التهديد باستعمال أسلحة «غير تقليدية»، قبل شهور من مغادرته الرئاسة. فهؤلاء هم مَن يجب أن يتوجه إليهم كل حظر وكل تدبير احترازي ...

*****

المرأة والرجل بين المساواة الفطرية والتسوية القسرية

جعل الله تعالى الكائنات الحية كلها زوجين اثنين، ذكرا وأنثى . بل حتى في النباتات وفي غير ، هناك ذكورة وأنوثة ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الذاريات/ ٤٩] .

وجعل سبحانه الزوجية بين الذكر والأنثى سببا للتلاقح والتوالد، ومظهرا للتكامل والتناسق، ومنبعا للمودة والرحمة والسكينة والسعادة . فالرجل يأنس بالمرأة ويسعد بها، باعتبارها امرأة مختلفة عنه . والمرأة تأنس بالرجل وتسعد به ، لأنه رجل مختلف عنها، وبقدر ما تكون المرأة شبيهة بالرجل أو متشبهة به بقدر ما تفقد جاذبيتها ومكانتها أمامه وامتيازها عنده . وكذلك الرجل بقدر ما يقترب من المرأة ويتأنث ويتخنث، بقدر ما يفقد جاذبيته ومكانته وامتيازه عند المرأة . فالمرأة تميل إلى الرجل وتحتاجه وتريده بقد ما هو رجل مختلف عنها ومكمل لها. وكذلك الرجل يميل إلى المرأة ويريدها ويحتاجها بقدر ما هي امرأة تختلف عنه وتكمله .

وهذا كما ينطبق على الجوانب الحسية والجنسية ، فإنه ينطبق

على الجوانب العاطفية والنفسية، وعلى الجوانب الوظيفية الاجتماعية .

هذه هي طبيعة الأشياء، وهذه هي الفطرة السوية. وهي ما اتفقت عليه الأمم والشعوب وأجمعت عليه الملل والنحل، في كافة الأزمان والعصور، من غابرها إلى حاضرها، ومن شرقها إلى غربها.

ولكن القيم الغربية المسماة اليوم بالكونية ـ وهي قيم يتم فرضها وتغليبها وتعظيمها، لأن صناعها وتجارها هم الغالبون ـ هذه القيم تريد اليوم إبطال كل الفوارق وكل التمايزات بين الرجل والمرأة ، إنهم يريدون أن يجعلوا « اثنين في واحد » ؛ فكل ما تتصف به المرأة يجب أن يتصف به الرجل، وكل ما عليه الرجل ، يجب أن تكون عليه المرأة ، وكل ما يفعله الرجل لابد وأن تفعله المرأة ، وكل ما تؤديه المرأة يؤديه الرجل، وكل ما يجوز أو لا يجوز لأحدهما، يجوز أو لا يجوز للآخر، حرفا بحرف ، وشكلا بشكل . فهذا هو مقتضى المساواة ومنع التمييز.

هذا من حيث المبدأ العام والشعار المرفوع ، ولكن من حيث الواقع الفعلي، فعملية « تذكير » النساء تجري أكثر بكثير من عملية تأنيث الرجال ، بمعنى أن المساواة تتم بإلحاق النساء

بالرجال دون العكس . ومن هنا وجدنا بعض المستغربين والمستغربات عندنا يطالبون بحذف نون النسوة وجمع المؤنث من اللغة العربية ، دون أن يطالبوا بحذف واو الجماعة أو جموع المذكر ! ، ووجدناهم كذلك يهرولون إلى تسمية النساء بأسماء أزواجهن ، دون أن يفعلوا العكس أو يطالبوا به . ولا حتى أن يطالبوا بالمساواة الحقيقية ، وهي أن تحتفظ المرأة باسمها ، كما يحتفظ الرجل باسمه . لكنها التبعية العمياء.

إلا أن هذا التشويه وهذا التحريف لطبيعة الأمور وهذا السعي الدؤوب لتذكير النساء ، وأحيانا قليلة لتأنيث الرجال ، ما زال ـ ولن يزال ـ يصطدم بعمق الفطرة ورسوخها ﴿ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب/ ٦٢] .

فلا زالت المرأة تحيض وتحمل وتنجب، والرجل لا يحيض ولا يحمل ولا يلد ، وما زالت المرأة تُرضع والرجل لا يرضع. وما زال الرجل يتسم بالخشونة والمرأة تتسم بالليونة، في الوجه والصوت والبشرة والعواطف والتصرفات.

ولا يقف هذا التمايز العميق المتجذر عند ما هو خِلْقي جسدي فزيولوجي، بل يتعداه إلى السلوك الإرادي والتصرف الكسبي.

فما زالت الأعمال والوظائف المهنية، بعضها يجتذب الرجال

أكثر، وبعضها يجتذب النساء أكثر. وبعضها يقع فيه التساوي أو التقارب. وهذا يقال أيضا في التخصصات الدراسية . لقد كان المفروض ـ وقد تساوت الفرص والشروط ـ أن يكون التساوي والتقارب الشديد في جميع المجالات والتخصصات. ولكننا نجد المرأة ـ بعد أن أتيحت لها كل الفرص والإمكانات ـ قد اكتسحت بعض المجالات المهنية ، وتفوقت فيها عددا وأداء، بينما لم تلجْ مجالات أخرى إلا بنسب قليلة وأحيانا ضئيلة أو شبه منعدمة . وعلى العموم نجد المرأة راغبة ومرغوبة وناجحة ، في المجالات التي تتسم بالرقة والليونة والروتينية ، وتعتمد على حسن الخلق ولطف المعاملة ... وتجدها بنسبة قليلة ـ تزيد وتنقص ـ في المجالات التي تسودها الغلظة والشدة والخشونة والصراع والظروف المخوفة .

نجد اليوم جهودا مكثفة وملحاحة ، لأجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء ، في العمل السياسي والمناصب السياسية ، ولكننا لا شيئا من ذلك لأجل المساواة في المناصب العسكرية والأمنية ! . هذا مع أن استعدادات النساء وعطاءهن حتى في السياسة والزعامة السياسية ، تظل أقل بكثير مما عليه الرجال؟!

وها نحن نرى الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ قد

قامت منذ أول يوم على الديمقراطية والحرية والمساواة القانونية ، ولم تصل فيها المرأة لا إلى منصب الرئيس ، ولا إلى منصب نائب الرئيس ، ولا إلى مجرد مرشحة لأي من المنصبين . وحتى لو وصلت في هذه المرة ، أو ذات مرة ، فسيكون ذلك حدثا استثنائيا وحالة استثنائية ، لا تتجاوز نسبة واحد بالمائة في التاريخ الأمريكي ، أو لا يصل إليها . وقل مثل هذا عن مارغرت تاتشر ، وأنديرا غاندي حديثا، وعن زنوبيا وبلقيس قديما . وهكذا في سائر دول العالم ، بما فيها المتقدمة والمتقدمة جدا .

وإذا نزلنا إلى المناصب الوزارية سنجد نسبة أكبر، ثم تزيد النسبة ـ اليوم ـ في المناصب البرلمانية . وقد ترتفع هذه النسبة ، إن وجدت عوامل ضاغطة غير طبيعية ، مثل العمل بمبدأ المحاصصة أو المناصفة الإجبارية . ولكن هذا كله لا يخفي الحقيقة، وهي أن هذا المجال يصلح له ويقبل عليه الرجال أكثر من النساء . والمسألة تبقى نسبية وأغلبية ، وليست مطلقة أو عامة ، كما لا يخفى .

ومن المجالات التي يتجلى فيها التمايز الطبيعي بين النساء والرجال : المجال الرياضي . وهو مجال غير متهم لا بالتزمت ولا بالتطرف ولا بالأصولية ولا بالإخوانية . في هذا المجال ،

نجد رياضات تكاد تكون حكرا على الرجال ، أو على تفوق الرجال . ونجد رياضات أخرى ـ هينة لينة أو استعراضية ـ يكثر فيها النساء . ولعل المجال الرياضي هو المجال الوحيد الذي يظل إلى الآن مستعصيا على الاختلاط . أعني ليس فيه فِرَق رياضية مختلطة، وليس فيه سباقات ومنافسات مختلطة . ومع ذلك لا أحد يستنكر، ولا أحد يتهم، ولا أحد يطالب، لا التقدميون والحداثيون، ولا النسوانيات والنسوانيون ، ولا منظمات حقوق الإنسان ، ولا دعاة التربية على التفتح والمساواة!...

من هذا القبيل أيضا ألفت النظر ـ وباختصار ـ إلى عدد آخر من مظاهر التمايز التي ترجع إلى فوارق فطرية بين الرجل والمرأة .

لماذا الحروب والعنف والجريمة المعتمدة على العنف ، بما في ذلك جريمة الاغتصاب، كلها تعتبر تخصصات رجالية، ولا نجد فيها النساء إلا في أدوار ثانوية، أو بنسبة ضئيلة؟

لماذا عالم الأزياء والزينة والموضة هو عالم نسائي بدرجة كاسحة؟، ليس فيها مساواة ولا ما يشبه المساواة؟!

لماذا تنتشر في العالم كله ـ إلا من رحم ربك ـ مسابقات « ملكة الجمال » ولا نجد مسابقات للسيد « ملك الجمال » ؟!

المساواة بين الأصل والاستثناء

الإنصاف لأي واحد من الناس ، يكون بإعطائه كل ما يستحقه، مع الاحترام والتكريم الذي منحه الله لبني آدم جميعا ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء/ ٧٠] .

ومن العدل والإنصاف التسوية فيما تساوت أسبابه ومقدماته وشروطه . وكذلك من الإنصاف عدم التسوية وعدم المطابقة بين الأشياء المختلفة ، وذلك على قدر اختلافها وتمايزها.

فإذا ثبت أن المرأة والرجل متطابقان في خلقتهما وخصائصهما ومؤهلاتهما، بالتمام والكمال، فيلزم حينئذ التسوية بينهما بالتمام والكمال . وإذا ثبت أنهما متطابقان بدرجة كبيرة جدا، ولكنهما يختلفان بنسبة محدودة جدا، فمن العدل ومن الإنصاف ومن الصلاح والإصلاح ، أن يسوى بينهما بنفس الدرجة وبنفس النسبة، بلا زيادة ولا نقصان . والذي لا شك فيه أن التطابق والتماثل بين الرجل والمرأة كبير جدا، وهو الأصل فيهما وفي أحكامهما . فهم جميعا جنس واحد وأصل واحد « كلكم لآدم وآدم من تراب » ، وهم جميعا ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا

مِنْ بَعْضٍ ﴾ [آل عمران/ ٣٤] .

يقول العلامة محمد الطاهر ابن عاشور: « الإسلام دين الفطرة؛ فكل ما شهدت الفطرة بالتساوي فيه بين المسلمين ، فالتشريع يفرض فيه التساوي بينهم، وكل ما شهدت الفطرة بتفاوت البشرية فيه ، فالتشريع بمعزل عن فرض أحكام متساوية فيه » ثم يقول: « فالمساواة في التشريع أصل لا يتخلف إلا عند وجود مانع . فلا يحتاج إثبات التساوي في التشريع بين الأفراد أو الأصناف إلى البحث عن موجب المساواة ، بل يُكتفى بعدم وجود مانع من اعتبار التساوي » .

وإذا كان المسلمون ـ وغير المسلمين ـ قد بالغوا ـ عبر العصور ـ في توسيع دائرة التفريق والتمييز وعدم التسوية بين الرجل والمرأة ، على غير أساس من الدين أو الفطرة ، فليس من الإنصاف ولا من الإصلاح الذهاب إلى الطرف المضاد ، وفرض التسوية الحرفية والمطابقة المطلقة ، ضدا على الفطرة البشرية، وضدا على مصلحة الحياة البشرية، بل ضدا على مصلحة المرأة ذاتها ، وضدا على كرامتها وسعادتها .

أنا لا أقبل إقصاء المرأة من أي مجال ، لا سياسي ، ولا اقتصادي ، ولا اجتماعي ، ولا دراسي... ، بل أقف مع كامل

التشجيع والتيسير للمرأة ، في كل مجال تُقبل عليه وتنجح فيه . وهذا الرأي أقوله وأمارسه وأدافع عنه . ولكنني ضد الإكراه والضغط والمساواة المفتعلة .

فأنا مع المساواة الطبيعية الفطرية الواسعة ، لكنني ضد التطرف والتعسف في هذه المساواة ، التي تتحول إلى تسوية قسرية .

*****